

الموضوع: التوجهات الأساسية للنظام التربوي في الجزائر

- (1) تمهيد.
- (2) اعتماد التوجيه العلمي و التكنولوجي.
- (3) ربط التنمية الشاملة بالنظام التربوي.
- (4) ترسيخ المبادئ الإسلامية السمحة.
- (5) ديمقراطية النظام التربوي الجزائري. مجانيته. إلزاميته. تعريفه . جزأرتة.

(1) - تمهيد:

تعتبر التربية على مدى الزمن و في العصر الحديث خاصة- ذات تأثير كبير في تحديد مصير الإنسان، و لذا فإن جميع الأمم تعتبرها عملا مهما للغاية، و ذلك لأنها الوسيلة الوحيدة لتحسين ظروف الإنسان في الحاضر و إعداد ظروف الحياة في المستقبل ، و لذلك أسست اليونسكو سنة 1971 اللجنة الدولية للنهوض بالتربية و بذلك برهنت في أنها في مستوى الأحداث.

و الجزائر ما فتئت منذ الاستقلال تولي أهمية كبيرة للتربي، فهي ما كادت تتخلص من ربة الاستعمار حتى أخذت تخوض معركة حاسمة منذ الجهل لأنها اعتبرت- و هي في ذلك على صواب - أن القضاء على الجهل هو الشرط الأساسي للتححرر الدائم و هو الطريق الوحيد للرقى و الازدهار و قد اعتقدت- كما سائر الدول مثلها- بأنه يكفي لتحقيق هذا الأمر كله أن تنتزع من يد الاستعمار، سلاح التفوق التقني. و هاهي ذي اليوم تلاحظ أن تلك الأنظمة التربوية المستعارة (و هي أنظمة بائدة في بلدها الأصلي).

- و هذا ما وصفتها به لجنة اليونسكو المنوه بها أعلاه- لا تتماشى مع حاجياتها و مشاكلها لاختلاف الظروف و كزن التربية عملية حيوية لا بد أن تستمد عناصر تقدمها و بقائها و نجاحها من محيطها و تطلعات أفرادها و حاجات مجتمعها.

و بما أن التربية الحديثة تريد أن يكون الإنسان الذي تسعى إلى تربيته و تكوينه و هو الإنسان الذي أسمته منظمة اليونسكو بالإنسان الجديد. ينبغي أن يكون قادرا على إدراك النتائج المترتبة على سلوك كل فرد، و أن يعرف كيف يتصرف بحسب الأولويات و أن ينهض بواجبه في التضامن من أجل تحقيق مصير الجنس البشري. و مما أصبح ضروريا في التربية الحديثة أن يصبح العلم و الثقافة من العناصر الضرورية الأساسية في كل مشروع تربوي، و أن يتدرجا في كل الفعاليات التربوية المخصصة للأطفال و الشبان و الكبار لا من أجل مساعدة الفرد على تسخير القوى الطبيعية الإنتاجية فحسب بل كذلك من أجل السيطرة على القوى الاجتماعية. و بذلك يكتسب السيطرة على نفسه و على اختياراته و أفعاله و أخيرا لا بد من أن يصبح الإنسان متشعبا بالروح العلمية لكي ينهض بالعلوم، من غير أن يكون لها عبدا.

و من المبادئ التي أوصت بها لجنة اليونسكو فكرة التربية المستمرة و فكرة المجتمع المتعلم و هذه الأفكار كانت الجزائر طموحة في أمرية 16 أبريل 1976 لتبنيها و محاولة توظيفها للوصول إلى مجتمع متعلم يسعى إلى طلب العلم طوال حياته و هو مبدأ مستمد أيضا من تراثها الإسلامي الحنيف فقال رسولنا الكريم صلى الله عليه و سلم: ﴿أطلب العلم من المهد إلى اللحد﴾ و لكن وظيفة التربية لا تنحصر في الحفاظ على تواصل المجتمعات و استمرارها كما كان شأنها قديما. بل أصبح عليها أيضا أن تعد الناشئة للمستقبل و أن تزودهم بالقدرة على التكليف مع المستجدات التي سيجملها الزمان الذي سيعيشون فيه، بل إن عليها أن تزودهم بالقدرة على الإبداع و الابتكار للزيادة من العلم و الإسهام في تطويره، إن على التربية - بعبارة موجزة- أن تصوغ مشروع مجتمع الغد بمحاولة

الكشف- منذ اليوم الحاضر- عن الأحداث الحاملة في طياتها الملامح العامة للمستقبل و التي تحدد المناحي التي ينبغي أن يكون كل تغيير إصلاحي وفق اتجاهها. إن من هذه الأحداث ما حدث من تحولات عميقة - إبان إقدام الجزائر على صوغ مشروعها التربوي في السبعينات- تلك التحولات على الساحة الوطنية و في العالم و التي كان لها- ما في ذلك شك- تأثير كبير على حياة الأفراد و المجتمعات و الجزائر التي كانت - و مازالت- تسعى إلى أن تكزن منظومتها التربوية تهدف إلى تكوين مجتمع يتصف بالعصرنة و الأصالة في أن. كان لزاما عليها أن تقتبس من المنظومات الأخرى و من تلك التوصيات التي أكدتها اليونسكو و التي ذكرنا بعضها أنفا كما كان عليه أن نلتزم **بالتوجيه** الوطني و العالمي و أن تبني كل ذلك في إطار من الروح الوطنية و البعد العصري و كذا البعد الديمقراطي و الاتجاه العلمي و التكنولوجي الذي كان **لا مندوته** عنه للخروج من حيز التخلف و البداوة إلى ساح الحضارة و العلم و الثقافة و الرقي.. و إن كان غير خاف أن هناك توجهات أخذت بها الجزائر آنذاك كالنظام الإشتراكي و غيرها .. لم أتوقف عندها لأنها مرحلة أملتتها ظروف ولت و لم تعد تشغل فكر أحد.

(2) - اعتماد التوجيه العلمي و التكنولوجي: حدد الأمر رقم: 35/76 المؤرخ في : 16/04/1976 المتعلق بتنظيم

التربية و التكوين في الجزائر:رسالة النظام التربوي في نطاق القيم العربية الإسلامية و المبادئ الاشتراكية (آنذاك).. أي غايات التربية في الجزائر في إعادة الثانية منه في الآتي:

- تنمية شخصية الأطفال و المواطنين و إعدادهم للعمل و الحياة.
- اكتساب المعارف العامة العلمية و التكنولوجية.
- الاستجابة للتطلعات الشعبية إلى العدالة و التقدم.
- تنشئة الأجيال على حب الوطن.

و كان هذا التوجه إلزاميا لأن روح العصر فرضته فكان على الجزائر لكي تلحق بالركب الحضاري أن تتبنى التوجيه العلمي و التكنولوجي الذي إذا الطريق الأول للخروج من منطقة التخلف و المعاناة و اللحاق بركب **التقنية** و ذلك بتحقيق تنمية مستدامة ترفع من مستوى الشعب و تحقق طموحاته في الازدهار و الرقي و الحياة الكريمة. و قبل أن أحاول سوق دواعي هذا التوبة و أسبابه دعوني أنقل لكم أصل اختيار الغايات أو أمس ذلك كما حددته منظمة اليونسكو لأنه يفيد كثيرا في إدراك مبررات منظومي هذه الغايات و راسيمها عندنا في الجزائر.

[عندما ينظر الإنسان في غايات التربية فإنه سوف يتسائل سؤالين: الأول : ما هو جوهر تلك الغايات أو ما هي الحقائق التي تختفي وراء الكلمات الدالة عليها؟ و الثاني: من الذي حدد تلك الغايات؟ و الواقع أن الغايات لا بد أن تكون خاصة و عامة في نفس الوقت. فإذا اعتبرنا أنها مستمدة من التراب و التقاليد و العادات، أو مفروضة فرضا بحكم الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية فحينئذ نقول بأنها ناتجة عن حالات خاصة. و من جهة أخرى فإنها تكتسي طابعا عاما. و ذلك أن التربية أصبحت اليوم من المشاريع التي لها أبعاد عالمية، كما أنها تؤثر تأثيرا عميقا على مستقبل البشرية جمعاء، فهذه الغايات إن هي في الواقع إلا تغيير عن بعض المثل العليا التي تراود عقل الإنسان المعاصر و مما يدل على وجود غايات مشتركة، ما لوحظ من اتفاق بين **الشعوب** في الاتجاه الإنساني العلمي و في تطور الفكر العقلاني، و في تشجيع الفرد على الخلق و الإبداع و في الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع و في عدم ترجيح جانب من جوانب الشخصية عن الآخر، كالجانب المتعلق بالفكر أو الأخلاق أو العاطفة أو البدن، و مما يدل على ذلك أيضا أن الناس على اختلاف جنسياتهم ينظرون نظرة إيجابية إلى مستقبل الإنسانية.

على أنه لا بد من القول بأن اختيار الغايات ليس هو المشكل الأساسي. فالأهم من ذلك أن تتفق الآراء على تلك الغايات. و نحن و إن كنا لا ننكر الدور الذي تلعبه الاختيارات السياسية و المعطيات التربوية و العلمية و الثقافية، و تحديد تلك الغايات إلا أننا مع ذلك نقول بأن هذا الأمر لا يمكن أن يترك لمشئنة رجال السياسة أو لحافة العلماء و وحدهم، بل ينبغي أن يساهم في تحديد الغايات لا أولئك فحسب بل كذلك المعنيون بالأمر و أولياء الطلبة و ممثلو المجموعات المحلية].

و هكذا يمكن أن نستنتج أن **التوية** العلمي و التكنولوجي في الجزائر حتمته الظروف الخارجية و الداخلية كما فرضته أهداف التنمية الوطنية و أهداف المخططات الاقتصادية التي كان معمولا بها آنذاك. كما أن طبيعة الأمور فرضت ذلك الاتجاه لأنه السبيل الوحيد لتنمية شاملة تحقق التقدم و الازدهار.

- فندرس العلوم ما فتئ يخطى في كل المنظومات التربوية الحديثة بأهمية خاصة لما له من انعكاسات على تكوين الفرد المعاصر ورفق المجتمع و من هذا المنطق يهدف تدريس المواد العلمية في النظام التربوي عموما و في التعليم الأساسي على الخصوص إلى:
- تمكين التلاميذ من المعارف و التقنيات و الطرق التي تسمح له بمقارنة حل المسائل في حياته اليومية أو في ميادين علمية أخرى.
 - تنمية القدرات الذهنية و الفكرية لدى التلميذ و تدريبه على التفكير العلمي و على الفهم و التحليل و التراكيب و التطبيق و الاستدلال و التصور و التجريد.
 - إعداد التلميذ لمواصلة الدراسة في التعليم العالي في الرياضيات و العلوم و التعليم التقني.
 - الاهتمام بتدريس العلوم بالجانب الثقافي و العلمي و الإنساني بدل التكتيف من المفاهيم و المواضيع و إعطاء العناية للتجريب.
 - تمكين التلميذ من فهم الظواهر الطبيعية في العالم الذي يحيط به، و الكشف عن البعد الفيزيائي و بعض القوانين الفيزيائية.
 - تمكينه من التعرف على نفسه و على الكائنات الحية في البعد البيولوجي و إدراك علاقة الإنسان بغيره من الكائنات المحيطة به.
 - **تدريبه** على الملاحظة العلمية و الوصف الدقيق و المهارة في استعمال اللغة العلمية و المصطلحات و التصنيف و طرح السؤال العلمي و البحث عن الجواب المقنع.
 - امتلاك القدرة على التعبير العلمي بواسطة أنماط التعبير الأخرى مثل الرسم و التخطيط و غيرها و القدرة على استغلال الوثائق في البحث و التلخيص و التحرير.
 - مساعدته على تطوير قدراته البصرية و الحركة و غيرها، و تطوير الميول و الاتجاهات كالاتجاه العلمي و حب الطبيعة و الحياة.
- و لعل أهم ما دعا إلى اختيار التوجيه العلمي و التكنولوجي التطور الذي حصل في العالم و ما تستدعيه الحضارة الحديثة من معرفة عملية و تقنية لتحقيق التنمية الشاملة فقد ظهرت أفكار من مثل: " إن الإنسان المنتمي إلى الحضارة الحديثة لا يستطيع أن يساهم في الإنتاج إلا إذا كان قادرا على فهم الطرائق العلمية، عوضا أن ينتصر على مجرد تطبيقها. و نذهب إلى أبعد من هذا فنقول بأنه على قدر ما نفتح أمامه أبواب المعرفة يدرك البيئة التي تحتضنه و يفهم أسرارها و لاشك أن اكتساب الفكر العلمي و إتقان لغة العلوم، لا يقل كل منهما أهمية عن اكتساب وسائل التفكير و التعبير الأخرى و إتقانها. إن المقصود من هذا ليس هو حشو الأدمغة بالمعلومات بل هو العمل من أجل إتقان طريقة علمية تمكنه من المساهمة في الإنتاج و بناء بلده و هذا بالضبط ما رسمته المنظومة التربوية الجزائرية عندما ربطت المعرفة النظرية بمجال التطبيق و قدرت إنشاء تعليم متعدد التقنيات..
- (3) - ربط التنمية الشاملة بالنظام التربوي:**
- عندما نتفحص ديباجة الأمر 76/35 المؤرخ في 16/04/1976 المنظم للتربية في الجزائر نجد- الديباجة- تؤكد على الترابط بين المنظومة التربوية و التنمية الشاملة للبلاد، فالمنظومة تستمد أهدافها من الغايات المرسومة لمخططات التنمية في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية..
- كما أن جهاز الاقتصاد يعتمد على المنظومة التربوية في تخريج الإطارات التي تسيروها و تأخذ بها إلى النجاحة و الفعالية.
- فالمدرسة الأساسية تمثل هذه البنية القاعدية التي تمنح طوال تسع سنوات تربية إجبارية مشتركة بين الجميع. و هي تتيح لكل تلميذ إمكانية مواصلة دراسته إلى أقصى ما يستطيع.
- كما تهيئة في نفس الوقت من النواحي العلمية و التقنية و العلمية إلى الالتحاق إما بوحدة الإنتاج و أما بمؤسسات التكوين المهني لتهيئهم لميادين التنمية، أما مؤسسات التعليم الثانوي العام و مؤسسات التكوين التقني و المهني فهي امتداد للتعليم للتعليم الأساسي و هي مطالبة بالاستجابة لحاجات الأفراد كل حسب حوافره و قدراته الخاصة و المقترضات التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.
- إن التعليم العالي المنظم على أنه امتداد للتعليم الثانوي مطالب بتلبية حاجات المجتمع و النشاط الوطني بتكوين الإطارات المقتردة و نشر الفكر العلمي و التقني.

من حيث هو منطلق للبحث من أجل الاندماج في التنمية و تحقيق التقدم.
ولعل أهم ما دعا إلى جعل التربية مرتبطة بالتنمية ما برز من أفكار حديثة تؤكد ذلك الترابط.. فبينما نلاحظ في مختلف عصور التاريخ وخاصة في الأقطار الأوروبية التي قامت الثورة الصناعية أن تطور التربية لم يحصل إلا بعد حصول التطور الاقتصادي، فإن التربية أخذت لأول مرة في تاريخ البشرية تسبق في تطورها على الصعيد العالمي التنمية الاقتصادية، كما أن التربية عذت تعمل بجد و إجهاد لأول مرة في التاريخ لتهيئة رجال الغد، لكي ينهضوا بالمسؤوليات في مجتمعات لم تظهر بعد.
و مما فرض ربط التربية بالتنمية متطلبات التنمية الاقتصادية و مشاركة عدد متزايد من الرجال و النساء في النشاط الاقتصادي المعقد يستلزم كل منهما أكثر مما كان عليه الأمر في السابق تكوين العاملين في حقل الإنتاج و تعليمهم. فالأنظمة الاقتصادية المتوسطة أصبحت في حاجة إلى عدد متزايد من العمال الأكفاء و خاصة أن الجزائر كانت تطمح إلى تحقيق ثورة صناعية رائدة تحتاج إلى اليد العاملة الكفائة و لا مجال لتوفير تلك الأيدي العاملة إلا عن طريق المنظومة التربوية..

و هذا ما دعا إلى ضرورة توفير الوسائل التي يمكن بها تكوين الإطارات أو استكمال تعليمها..
و لأنه لا يمكن القيام بأية تدابير للنهوض باقتصاد البلاد بدون القيام بتدابير في ميادين التربية. فالمشاريع الكبرى - كما أثبت الخبراء - كانت و مازالت دائما مقترنة بانتشار التربية و التعليم و هذا ما تؤكد الوقائع الحالية إذا لوحظ أن احتياجات التنمية الاقتصادية و ظهور إمكانيات جديدة للشغل، من أفواه الحوافز لازدهار التربية و نموها.. و هذا - لاريب - يستدعي ربط التنمية الشاملة بالنظام التربوي ما حدا بالسلطات إلى اشتقاق أهداف المنظومة في بعض جوانبها من احتياجات المجتمع و متطلباته الطموحة إلى تنمية شاملة تحقق مزيدا من **الاستقلال** و تمكن من بناء دولة متحررة اقتصاديا و نامية ذاتيا..

و هكذا فإن الجزائر التي و ما زالت تسعى جاهدة إلى التحرر الاقتصادي بعد أن أحرزت استقلالها السياسي.. كانت مدركة و واعية بأن الاستقلال السياسي لن يكتمل إذا لم يعزز باستقلال اقتصادي و الحال أن اقتصادها ورث الإلتحاق و كان مرتبطا بالاستعمار السابق.. فكان لا بد أن تختار رغم صعوبة الاختيار - أن تختار **الدأب** و العمل الجاد من أجل تحرير الاقتصاد الوطني من التبعية و تنمية و بناء اقتصاد حديث يعز مكانة الأمة و يدفع شأنها و لم يكن هناك سبيل غير أن تربط التربية بالتنمية أو أن تربط التنمية بالتربية و تؤكد أن التربية تسبق التنمية و تخطط لها.

4- ترسيخ المبادئ الإسلامية السمحة:

عندما دعت الضرورة إلى إصلاح المنظومة التربوية بعيد الاستقلال كان لا بد على المنظرين البحث عن أرضية مذهبية كافية تصلح لأن إطارا مرجعيا لمنظومة تربوية يجب أن يظل تطورها الدائم شديد الصلة بمقومات هذه الأمة و بذلك الإشعاع الذي حفز الأمة على محاربة العدو المستعمر البغيض و إخراجها من البلاد، و بما أن الشعب الجزائري و ضع عبر العصور قضايا التربية و التعليم في الصعيد الأول من اهتماماته.. و أهم ما أبرز هذه العناية ما يتميز به الشعب الجزائري من عمق المشاعر الدينية و لذلك أقام أسس مؤسساته الثقافية و نظمه القضائية و علاقاته الاجتماعية على أساس تعاليم الإسلام ذلك أعطى للعلم صبغة مقدسة حين جعل من طلب العلم فريضة على كل مسلم و مسلمة.. و نظرا للدور الذي لعبه الدين الإسلامي في جمع شتات الأمة و اتحادها ضد الاستعمار و ثورتها ضده كونه العدو الكافر. و لأن الإسلام كان الدافع القوي الذي أيقظ الشعب و قوى صفوفه و مكنه من انتزاع حقوقه بقوة الإيمان و ثبات العقيدة.. فإن المنظومة التربوية اتخذت من أهدافها ترسيخ المبادئ الإسلامية السمحة في مقول و نفوس الناشئين ليشبوا على الطرق مدركين لعقيدهم عارفين لمبادئها متمسكين بها قلبا و قالبا. و قد عرف المنكرون في إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية - و هم يصوغون الغايات و الأهداف على مختلف مستوياتها - أن المنظومة التربوية الجزائرية محكوم عليها - إذا أريد أن لا تنمو على هامش اهتمامات الشعب و واقع الجماهير - أن تترجم في بنيانها و في مضامين العقيدة الوطنية بما تشتمل عليه من تفسير للكون و تصور للإنسان. فمن هذه العقيدة يتألف الإطار المذهبي المتناسق الذي يوجه حركة الأمة. فالإسلام هو الذي صاغ ملامح الشخصية الوطنية للشعب الجزائري و أعطى لكيانه الدائم أبعاده الأساسية و طابع التمييز و العروبة المتمثلة في مكاسب الحضارة العربية الإسلامية و لاسيما اللغة قو الثقافة و التاريخ، هي التي رسخت انتماءه إلى الأمة العربية.

لقد فهم الشعب الجزائري الإسلام على أنه- بالإضافة إلى قيمه الروحية السامية و تعاليمه السمحة- نظام اجتماعي متكامل يرمي إلى إقامة مجتمع إنساني تسوده العدالة و الحرية و المساواة و يعمل فيه كل فرد لدينا كأنه يعيش أبداً و لآخرته كأنه يموت غداً. فالإسلام بتعبير حديث. ثورة اجتماعية حقيرة واضحة الأبعاد و الغايات فقد حارب أنواع الاستغلال كلها و أدن المجتمع الذي يقوم على التفريق بين الناس حسب أجناسهم و ألوانهم و أنسابهم و ألقابهم. و موافقهم من سلم الثورة و الجاه و أبطل كل أنواع الفرز إلا ما كان متعلقاً بالإيمان و دعا إلى مجتمع متكافئ متضامن.

أفراده مسؤولون عن الجماعة و الجماعة مسؤولة عن الآخرين، و الكل سواسية أمام العدل و القانون نصيبهم واحد من الحقوق و الواجبات فقد حارب الإسلام الجهل و أنواع الخرافات و الشعوذة بكل قوة و رفع العلماء إلى منزلة الأنبياء و الملائكة و شدد في الإلحاح على طلب العلم من المهد إلى اللحد لأنه وسيلة ناجحة لتحرير ما في الإنسان من طاقات حية و إرادة لتسخير الطبيعة التي جعل الله فيها منافع للناس.

لقد وضع الإسلام ثقته كلها في الأمة التي أقام بناءها على أساس العلاقات السليمة بينها، فالشوري تمثل المبدأ الذي يجسد ديمقراطية الحكم بحيث يستند إلى قاعدة شعبية حقيقية و يمتنع عليه بالفعل ممارسة الاستبداد.

إن هذا الفهم العميق الواعي لجوهر الإسلام و حكمة تشريعه هو الذي يفسر النزعة الجماعية و روح المساواة التي تلاحظ لدى الشعب الجزائري و لاسيما تلك المثل التي آمن بها الشعب الجزائري على الدوام: تمسك شديد بالإسلام، و ارتباط واضح بالعروبية و قيمها الثقافية التي تأتي اللغة العربية في طليعتها كما سنرى فيما بعد. لكن دعنا الآن نطل على الإسلام كمقوم من مقومات الأمة الجزائرية التي لا يمكنها التنازل له أو إغفاله في تسطير مبادئ نظامها التربوي و لماذا كان من المبادئ التي ينبغي أن يكون لها **القمع المعطى** و المكانة المرموقة في أي نظام تربوي يختاره الشعب الجزائري.

حيث لا ينكر أحد من **الأصلاء** و الموضوعيين بأن الدين الإسلامي في الجزائر يعتبر مقوماً أساسياً من مقومات الشخصية الجزائرية- رغم اختلاف الباحثين في كون الدين من مقومات الشخصية للجماعة أو لا.

و قد رأى الدكتور تركي رابح و نظرائه. في أن الجزائريين لا يفصلون بين مفهوم العروبة كقومية، و بين مفهوم الإسلام كدين روعي جاد لهداية الناس أجمعين إلى سواء السبيل. فالعروبة عندهم تعني الإسلام كما أن الإسلام يعني روح العروبة عندهم، و لقد أصبح الإسلام في الجزائر بفضل القرآن الكريم " اللغة و البيان" و بفعل عوامل: تاريخية و اجتماعية.. مقوماً من مقومات الشخصية القومية للجزائريين و ذلك بفضل الوحدة الدينية.. فالجزائر لا توجد بها أقليات دينية غير إسلامية كما أن المذهب الديني السائد في الجزائر هو المذهب المالكي و هو أن مذاهب السنة و لذلك فإن الدين الإسلامي في الجزائر عامل من عوامل التماسك الاجتماعي و الوحدة الوطنية و القومية بين الجزائريين.

و لقد كان الإسلام منذ دخل الجزائر يشكل مانعاً حصيناً لشخصية الشعب الجزائري القومية ضد كل تهديد تتعرض له سواء كان داخلياً أم خارجياً و لذلك كان شعار الحركة الوطنية الحديثة 1954/1925 الذي ناضلت من أجله و تحت لوائه هو (الإسلام ديننا، و العروبة لغتنا، و الجزائر وطننا) و لا غرابة في ذلك فالدين الإسلامي هو الذي صاغ حياة الجزائر و هو الذي قاد هذه الحياة و هو الذي مكن في العصر الحديث للحركات الوطنية و السياسية و الإصلاحية ثم للحركة الثورية 1962/1954 بعد ذلك في أرض الجزائر و لذلك فهو قيمة من قيم الحياة الجزائرية و هو -لاريب- مقوم من مقومات الشخصية الجزائرية فلم يكن مستغرباً أن يكون أمس المبادئ التربوية الذي نصت عليه أمرية 16 أبريل 1976 و غاية ثمينة من غايات المنظومة التربوية و لم يكن مفاجئاً: أن تسعى المنظومة التربوية جاهدة لترسيخ المبادئ الإسلامية السمحة.. التي تدعو إلى الأخاء و الوفاق و التكافل الاجتماعي و التضامن بين أفراد الجماعة و التكاتف من أجل الغير و التعاضد ضد الشر.

(5)- ديمقراطية النظام التربوي الجزائري، مجانيته، التزاميته، تعريبه، جزأته:

(أ)- ديمقراطية النظام التربوي في الجزائر:

إن المنصف لا بد أن يسجل بأن المنظومة التربوية الجزائرية كانت رائدة لكونها اعتبرت في مادتها: 4 من الأمر 35/76 المؤرخ في 16/04/1976 المتعلق بتنظيم التربية و التكوين: أن لكل جزائري الحق في التربية و التكوين.

و يكفل هذا الحق بتعميم التعليم الأساسي. وتنص المادة 15 منه على: أن الدولة توفر التربية و التكوين المستمر للمواطنين و المواطنين الذين يرغبون فيه دون تمييز بين أعمارهم أو جنسهم أو مهنتهم. و هذا يتماشى مع النظرة الجديدة للتربية التي ظهرت في بداية القرن المنصوص حيث أصبحت التربية تصبو إلى أن تجعل المدرسة وسيلة لتحقيق التكافؤ **الفرص**.

و لقد تضافرت عدة عوامل لجعل المسؤولين يدركون ضرورة المبادرة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على التعلم، و هذه العوامل هي، الاحتياجات الاقتصادية في بعض الأقطار، و الأهداف المذهبية في أقطار أخرى و الكفاح من أجل التحرير الوطني في جزء كبير من العالم و لعله يصح أن تكون أسباب انتهاج ديمقراطية التعليم في الجزائر تلك الأسباب مجتمعة. و مهما يكن فإن المساواة في حق التعلم - و إن كانت شرطا ضروريا - إلا أنها غير كافية لتحقيق الديمقراطية في مجال التربية.

و ترى اليونسكو: أن تكافؤ الفرص - الذي أقرته الجزائر و غيرها- ليس المقصود منه- خلافا لما يعتقد البعض- المساواة الشكلية القائمة على معاملة جميع الأفراد بنفس الطريقة بل المقصود منه تعليم كل فرد ما يناسبه بالطريقة و بالسرعة الملائمتين له.

و لا شك أن ما مر به الشعب الجزائري إبان فترة الاحتلال من حرمان من التعليم و تمييز في قبول المتعلمين في المدارس و الجامعات و اقتصار التعلم على طيفة معينة: ميسورة أو موالية للمستقدم.. هو ما حدا برجال التربية الذين صاغوا مبادئها في السبعينات أن يجعلوا التعلم ديمقراطيا من حق جميع أبناء الجزائريين و كان الطموح أن تتكفل الدولة كما في الأمرية بتوفير الأسباب و الإمكانيات لضمان فرص متكافئة لأبناء الجزائريين بدون تمييز ليدرسوا جنبا إلى جنب و يحققوا النجاح و الرقي في التعلم جنبا إلى جنب بدون اقتصاد أو تهميش.. لكن الظروف و الإمكانيات لم تكن من تحقيق ذلك بحذافيره و إن تحقق جزء كبير منه.. فضلا عن سوء التنفيذ لهذا المبدأ الذي ينص على توفير الفرص المتكافئة للدراسة و ليس للنجاح. فالاستغراق في هذا المبدأ أفضى إلى ضرورين ما فتى يعكران مردود المنظومة التربوية و يزريران بها هما: تستطيع الثقافة و التعليم ليكونا في مستوى الجميع و هذا ناجم عن سوء فهم لديمقراطية التعليم أو انغماسا في مجارة الشعارات السياسية مما أدى إلى تخفيض معدلات النجاح و الانتقال الذي نجم عنه ضعف المستوى للمتمرسين و بروز ظواهر سلبية في المنظومة التربوية كالركون إلى الكسل و نبذ الاجتهاد ما دام النجاح شبه مؤكد و كالمتراكم في السنوات النهائية **للمعدين** من الأطوار و انخفاض نسبة النجاح في الامتحانات الرسمية عندما تعتمد المعدل العلمي للنجاح.. و كتمرير من ليسوا أكفاء انسياقا و رائد الشعبية و كذلك ظاهرة الرسوب و ظاهرة الارتساب كما ذكرت أنفا و **إغماط** حق حتى المتفوقين في تدرس يناسب مستواهم و يستحيب لطموحاتهم و قدراتهم الخاصة المتميزة و كذلك نقشي ظاهرة التسرب المدرسي الناجم في كثير من الأحيان عن تكرار الإعادة مما يؤدي إلى الملل و اليأس و بالتالي إلى التسري.

و كل هذه العوامل كان لابد أن تفضي إلى تدني سمعة المنظومة التربوية الجزائرية على مستوى المحافل الدولية لأنها عوض أن تخضع للمقاييس العلمية العالمية المعمول في مبادئها و تسييرها انساقا و وراء الشعارات السياسية مما جعل الثمن يكون فادحا و أدى إلى بروز فكرة ضرورة إصلاح المنظومة التربوية و العودة بها إلى المقاييس العلمية العالمية المعمول بها للنهوض بها و جعلها تراكب سيرورة العالم في المجال و لكن هذا- دون **شرح** **المقتاد** - لأن النوايا الحسنة و الشعور بضرورة الإصلاح ليس كافيين للنهوض بالمنظومة إذا لم تتوفر الإرادة الصادقة و الإجماع الموضوعي من جميع الأطراف لأننا عايشنا المحاولات التي تسعى إلى الإصلاح منذ 1996 في إطار المجلس الأعلى للتربية ثم لجنة إصلاح المنظومة التربوية و لكننا لم نتلمس بعد ما يبعث على الاطمئنان على ناشئتنا و منظومتنا التربوية.

(ب) - مجانية التعليم في الجزائر:

لقد نصت المادة الأولى من المرسوم 67/76 المؤرخ في 16/04/1976 المتضمن مجانية التربية و التكوين على: يكون التعليم مجانا في جميع مؤسسات التربية و التكوين و ذلك طبقا للمادة 7 من الأمر 35/76 المؤرخ في 16/04/1976 و المتعلق بتنظيم التربية و التكوين . و قد كان هذا الإبراز من ضمن المكاسب التي تحققت للشعب الجزائري بعد افتكاكه لحريته و لم يكن ذلك كثيرا عليه.. بل إن المادة 3 من المرسوم الأنف الذكر تنص على أنه: علامة على مجانية التعليم يمكن أن يحصل تلاميذ التعليم الأساسي و تلاميذ التعليم الثانوي بأقل ثمن (ثمن رمزي)

على الوسائل التعليمية و اللوازم المدرسية و الخدمات الاجتماعية التي تعين على حسن سير النشاطات التربوية. كما يحظى جميع التلاميذ بحماية تقوم بها هيئة موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالتربية في إطار الأحكام التشريعية المتعلقة باحتكار الدولة لعمليات التأمين.

و قد كان لزاما على الدولة الجزائرية أن تلتفت إلى أبناء المحرومين من التعليم لتضمن تعليما للشعب مجانيا و أن توفر لهم المستلزمات الأساسية للتعليم بدون مقابل رمزي لتشجعهم على الإقبال على التعليم و لتسعى إلى تحقيق المجتمع المتعلم الذي كان طموحا مشروعا للثورة الجزائرية التي أمنت بأن إخراج أفراد الشعب من منطقة الأمية و أبعادهم عن خطر الجهل و غياب الثقافة هي الضمانات الأكيدة لحماية البلاد و الأمة من الاستغلال بجميع أنواعه و بأبشع صورة.

و رفعت شعارا يبقى دائما صادقا: أن الشعب المتعلم لا يمكنه أن يكون محل أطماع الاستعمار أيا كان نوعها.. و في تلك الظروف التي تلت الاستقلال و في تلك الحال التي كان عليها الشعب الجزائري يعاني من الفقر و الحرمان لم يكن من المقبول أن تغلق المدارس أمام أبناء من حرروا الوطن من الاستعمار، كما أن المبادئ التي انتهجتها الجزائر لم تكن تسمح بجعل التعليم يمتح بمقابل زيادة على أن أهداف الأمة في بناء مجتمع راق و اقتصاد نام مزدهر لا يمكن إلا أن يكون تعليمها إجباريا و مجانيا ليستفيد منه جميع أبناء الشعب بدون تمييز.

(ج) - إلزامية التعليم الأساسي: نص المرسوم رقم 66/76 المؤرخ في 16/04/1976 المتضمن الطابع الإجباري للتعليم الأساسي في المادة الأولى منه على: أن يكون التعليم الأساسي إجباريا لجميع الأولاد الذين يبلغون السادسة من العمر خلال السنة المدنية الجارية طبقا للمادة 5 من الأمر 35/76 المؤرخ في 16/04/1976 المتعلق بالتربية و التعليم و التكوين و تنص المادة الثانية من المرسوم المذكور أعلاه على أنه: يجب على الآباء و الأوصياء و بصفة عامة على جميع الأشخاص الذين يكفلون أولادا في سن القبول المدرسي أن يسجلونهم في المدرسة الأساسية التابعة لقطاعهم الجغرافي المدرسي. و إذا كانت المنظومة التربوية تعتبر التعليم إجباريا منذ 1976 بل قررت النصوص عدم الاكتفاء بذلك بل نصت على تسليط عقوبات على الكافلين لأولاد أنك الذين لا يقومون بتسجيلهم في المدارس طبقا لهذا الإلزام حيث تنص المادة 8 من المرسوم الأنف الذكر على أن: عدم مراعاة إجبارية التعليم من قبل الآباء أو الأوصياء يكون مخالفة يترتب عنها **تقسيم** إندار للآباء أو الأوصياء و حالة العودة تكون العقوبة غرامة مدنية، و رغم أن هذا الأجراء لم يتم تنفيذه في يوم من الأيام و لم تصدر نصوص تنفيذية له فإنه يبقى مؤشرا على نية السلطة في تعميم التعليم و تنفيذ الطابع الإجباري له بحيث لم يكن لأولياء أو الأوصياء حرمان أبنائهم من الدراسة عبور من المبررات الاجتماعية أو الاقتصادية أو غيرها.

فإلزامية التعليم من شعب عربي مسلم لم تكن في حاجة إلى قرار أو مرسوم لأن الشعب الجزائري عندما تحرر من ربة الاستعمار كان متعطشا جدا للعلم و كان **أرصعيه** فيه تأسفا على ما ضاع منه في مرحلة الاستعمار التي لم **تهني** لأكثره ولوج أبواب العلم و لذلك فإن قرار السلطة بالطابع الإجباري للتعليم لم يكن - في حقيقة الأمر - إلا تعبيراً عن أحاسيس الشعب و طموحاته التي كانت من أهم أولوياته أن تتاح لأبنائهم مقاعد دراسية في مدرسة جزائرية أصلية المنبت إسلامية الجذور عربية اللسان منسجمة مع تاريخ الأمة و تراثها و لذلك فإن القيمين على التعليم آنذاك عرفوا بأنهم ليسوا في حاجة إلى تطبيق الجانب العقابي من المرسوم أو **الحالة** إلى إصدار نصوص تنفيذية له بل عليهم أن يجعلوا على توفير المقاعد و الوسائل الضرورية و التأطير التربوي لاستقبال ذاك **الجسم** الغفير من أبناء الأمة المتعطشين إلى العلم و المقبلين عليه بشهية و حماسة، فكانت القرارات الجزئية و الشعبية التي صاحبت إلزامية التعليم.. كمجانية و ديمقراطية و تعميمه و تقريب المدرسة من الأرياف و فتح النظام الداخلي للقدامين من المناطق النائية و نصف الداخلي و توفير التغذية المدرسية و الصفة المدرسية و الرعاية للمتمدرسين ليتمكنوا من مواولة دراستهم في أحسن الظروف و كانت هذه الإجراءات كلها الوجهة العملي لقرار الطابع الإجباري للتعليم الأساسي.

(د) تعريبه: جاء في ديباجة أمرية 16 أفريل 1976: " إن وطنية المنظومة التربوية تفرض عليها منح التربية باللغة العربية، كما تفرض عليها نشر القيم الروحية و الثقافية الأصلية، لتساهم بدورها في إحياء تراث عريق غني بمظاهر التقدم و يتوقف تكيفها مع مقتضيات الجماعة " و تطبيقا لذلك جاء في المادة 8 من المرسوم 35/76 المؤرخ في 16/04/1976: " أن التعليم يكون باللغة العربية في جميع مستويات التربية و التكوين و في جميع المواد." و لا

غرابية في أن تكون اللغة العربية هي لغة التعليم فهي مقوم أساسي من مقومات الشخصية الجزائرية و قد لعبت اللغة العربية طوال قرون عديدة لحدا كبيرا في التماسك الاجتماعي و القوي للمجتمع الجزائري و كان مربع ذلك كما يرى الدكتور تركي رابح في مقال له بعنوان: " التربية و الشخصية القومية (الوطنية)" يمكن في عاملين أساسيين:

1- كون اللغة العربية لغة قومية للجزائريين تربط بعضهم ببعض من ناحية كما تربطهم بالمجتمع العربي على مستوى الأمة العربية من ناحية أخرى و تحدد انتماءهم المصيري إلى ثقافة اللغة العربية و حضارتها (الحضارة العربية الإسلامية).

2- كون اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم و منه لغة الإسلام الذي يدين به الجزائريون و يتصل بواسطتها الفرد الجزائري بمنابع الإسلام في القرآن و الحديث و الفقه و غيرها من التراث الفكري و الروحي للإسلام.

و يقول الشيخ البشير الإبراهيمي: " اللغة العربية هي لغة الإسلام الرسمية و من ثم فهي لغة المسلمين الدينية الرسمية، و لهذه اللغة على الأمة الجزائرية (الشعب الجزائري) حقان أكيدان: كل منهما يقتضي وجوب تعلمها فكيف إذا اجتمعنا: حق من حيث أنها لغة دين الأمة، بحكم أنها المسلمة، و حق أنها لغة جنسها بحكم أن الأمة عربية الجنس ففي المحافظة عليها محافظة على جنسية و دين معا (عيون البصائر سنة 1963) . و اللغة العربية من جهة أخرى هي كما يقول الإمام عبد الحميد بن باديس في جريده البصائر نفسها سنة 1939: " الرابطة التي تربط بين ما في الجزائر المجيد و حاضرها الأغر و مستقبلها السعيد، و هي لغة الدين و الجنسية و القومية و لغة الوطنية المغربية.

و لما كانت اللغة العربية تمثل مقوما من مقومات الشخصية الجزائرية بل مقوما أساسيا لأنها لغة جنس و دين و قومية في وقت واحد حاول الاحتلال الفرنسي أن يقضي عليها بكل الوسائل المتاحة له لكي يقضي على الشخصية الجزائرية و بذلك يتمكن من ابتلاع الجزائر في كيانه الخاص كما هو معروف في تاريخ الجزائر في ظل الاحتلال البائد... و لما كان هذا الحال فإنه كان من الطبيعي أن يتمسك الشعب الجزائري بلغته الوطنية العربية و أن يجعلها لغة التعليم و أن يعمل على تطويرها لتأخذ مكانتها بين اللغات العالمية و خاصة أنها غنية تحمل في طياتها تاريخ أمة و أمجاد حضارة و ثقافة أصيلة متشعبة بالإسلام و ما أغناه!..

هـ - جزأرتيه: رحل الاستعمار منهزما في معركة قاسية عانى الشعب من ويلاتها ما عانى..و لكنه ترك المشهد حزينا للغاية، كل ما فيه يعبر من مبلغ الوحشية و الهمجية فالشهداء عددهم مليون و نصف و المواطنون الذين تعرضوا لعمليات الترحيل و التجميع يمثلون نصف السكان و الاقتصاد في أسوأ حالات الانهيار بالإضافة إلى ما كان يتميز به من تبعية و تخلف، و خيرات البلاد عرضه للنهب يسيطر عليها رأس المال الأجنبي. في مثل هذه الظروف القاسية الأليمة استعادت الجزائر استقلالها ذلك الذي صنعت من أجله بالنفس و النفيس.. و كان من أهداف الجزائر أن تعمم التعليم على أبناء الشعب الذين كانوا محرومين منه، و لكن تلك المحاولة اصطدمت بذلك الجهاز الموروث الذي قد يؤدي استعماله إلى حالة من التعقيد يتميز بانقطاع الاتصال بين الفئات المتعلمة القليلة و باقي فئات الشعب، و هذا الاستلاب لا يمكن حينئذ أن يتمخض إلا عن صيغة جديدة من التبعية الثقافية للمحتل القديم تتحول انعكاساته السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية إلى خطر حقيقي يهدد مسيرة البلاد نفسها ... و الحال يكون مشابها لو استمرت الجزائر في الاستعانة بالمتعاونين من الشرق و من الغرب خاصة، فقد وحببت الجزائر نفسها أمام الطلب المتزايد للتندرس في الستينات و أمام قلة الإطارات تلجأ إلى توظيف ممرنين يتمتعون بمستوى تأهيلي يقل عن مستوى شهادة الأهلية و مساعدين لهم مستوى الأهلية أو ما يعادلها و مدرسين، علاقة على ذلك فقد تم اللجوء إلى التعاون بهدف تحقيق تعريب التعليم و إلى المتعاونين الأجانب من فرنسا خاصة لتدريس الفرنسية و بعض المواد العلمية. و كان هذا الوضع غير ملائم و لا يتماشى مع مبدأ الثورة: أن الجزائر تبنى بصواعد أبنائها.. فقررت أمرية 16 أفريل 1976 جزأرة المنظومة التربوية تدريجيا من حيث المحتوى و من حيث التأطير و كان هذا من أهدافها السامية التي تعتبر من أولويات النظام التربوي في الجزائر، و لهذا فإن من أهم التدابير الأولى التي قامت بها الجزائر تعزيز مكانة اللغة العربية تدريجيا و جزأرة المضامين و لاسيما المواد الحساسة العلوم الاجتماعية كالتاريخ و الجغرافيا و الفلسفة و التربية الدينية و الأخلاقية و الوطنية، و من مرحلة ثانية و عند بناء مناهج المدرسة الأساسية ابتداء من سنة 1989 فإنه من الجدير بالملاحظة و الاعتراف أن كل البرامج و الكتب المدرسية من السنة الأولى إلى السنة 9 أساسي تم إعدادها من طرف جزائريين و ذلك من مرحلة

التصميم إلى مرحلة التوزيع على مؤسسات التعليم. كما كانت برامج التعليم الثانوي العام و التقني موضوع مراجعة و إعادة نظر لتستجيب لمتطلبات الوطن و الجزائر و هذا في سنة 1981.

و لتمكين المنظومة التربوية من سد العجز المسجل في التأطير و للإسراع بجزارة إطارات التربية و التحلي من أسلوب التعاون الأجنبي الذي اضطرت إليه الجزائر إبان الاستقلال.. فإن بداية السبعينات شهدت تكاثر مؤسسات التكوين الأساتذة و المعلمين و إحداث المعاهد التكنولوجية للتربية بدلا من المدارس العليا تلبية للطلب المتزايد للمدرسين .. و قد كانت الجهودات جبارة لجزارة المدرسة الجزائرية، و هكذا أثمرت جهودات الرجال، فقد أدت الأعمال المتصلة بإصلاح المنظومة التربوية في أواخر السبعينات إلى إحداث " خزان " من النصوص التشريعية و التنظيمية (أمرية 16 أفريل 1976 و المراسيم التطبيقية لها) .

من النصوص التي حددت الإطار العام للإصلاح التربوي و ضبطت مجالات التدخل في الميادين التالية:

- البحث التربوي - إعداد البرامج و الوسائل التعليمية - تكوين المستخدمين - التنظيم و المراقبة و التفيتش التربوي - التوجيه المدرسي - الخدمات الاجتماعية - الإدارة المدرسية.

كما نصت الأمرية في ديباجة على ضرورة جزارة المنظومة من حيث المضامين و التأطير و أساليب التسيير و من ثم سعت إلى هذا الهدف سعيا حثيثا و قد تحقق تدريجيا رغم ما اعترضته من صعوبات و عراقيل، و رغم ما يمكن أن يقال عنه من حيث أنه شعار وطني كان التسرع في تنفيذه- ربما - مضرا بعض الشيء بمخرجات المنظومة التربوية كون المنظومة استغنت عن الخدمات كفاءات أجنبية في إطار التعاون و عرضتهم بجزائريين لم يتلقوا تكوينا كافيا يؤهلهم للارتقاء بالمنظومة التربوية كما كانت تطمح إليه الجزائر.

إشكاليات الموضوع

- 1) التربية عملية حيوية لابد أن تستمد عناصر تقدمها و بقائها و نجاحها من محيطها و تطلعات أفرادها و حاجات مجتمعها.. توسع في هذه الفكرة؟
- 2) إن الإنسان الجديد الذي تسعى التربية الحديثة إلى تكوينه ينبغي أن يكون متشبعاً بالروح العلمية لكي ينهض بالعلوم من غير أن يكون لها عبداً. ما معنى الفقرة الأخيرة؟
- 3) إن اختيار الغايات في التربية ليس هو المشكل الأساسي. فالأهم من ذلك أن تتفق الآراء على تلك الغايات.. كيف يمكن الوصول إلى هذا الاتفاق؟
- 4) ربطت المنظومة التربوية الجزائرية المعرفة النظرية بمجال التطبيق.. لماذا؟ و بم يمكن تحقيق ذلك الهدف؟
- 5) أصبحت التربية في العصر الحديث تسبق التنمية .. كيف ذلك؟
- 6) يختلف الباحثين في كون " الدين " هل هو مقوم من مقومات الأمة أم لا. ما رأيك؟
- 7) إن الديمقراطية في التعليم -كما ترها اليونسكو- هي تعليم كل فرد ما يناسبه بالطريقة و بالسرعة الملائمتين له. ما المقصود بذلك؟
- 8) تعاني المنظومة التربوية الجزائرية من عدة سلبيات.. ما هي أهمها؟ ز ما أسباب ذلك؟ و ما هو العلاج الذي تقترحه؟
- 9) هل كان من الممكن الإبقاء على التعاون الأجنبي في المنظومة التربوية؟

مراجع الموضوع

- 1) النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية. من إصدار مديرية الدراسات القانونية و التقنيين و المنازعات. المديرية الفرعية للوثائق. وزارة التربية الوطنية فيفري 1992.
- 2) تعلم لتكون .. تقرير منظمة اليونسكو " لجنة النهوض بالتربية " سنة 1976.
- 3) المجلة الجزائرية للتربية. العدد الأول نوفمبر 1994.
- 4) المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة و إصلاح التعليم الأساسي مشروع تمهيدي للإصلاح المنظومة التربوية أنجزه المجلس الأعلى للتربية ديسمبر 1997.
- 5) وضعية قطاع التربية الوطنية مسح شامل من 1962 إلى 1998 أبريل 1998.
- 6) وثائق مختلفة .. و مطالعات شخصية...

من إعداد:
المؤطر: العيد صالح
مدير إكمالية فرانتز فانون
قسنطينة